الانتقال من المعجم اللّغويّ العام إلى المعجم العلميّ المختصّ في الطّب والصّيدلة كتاب النّبات للدّينوري والجامع لابن البيطار -أنموذجا-

The Transition From the General Language Lexicon to the Scientific Lexicon Specialized in Medicine and Pharmacy: "Kitāb al-nabāt" by El Dinawari (The Book of Plants) and "Al-jami" by Ibn el Baitar (The Compendium).

أ. الحبّاس بلال♥

تاريخ الاستلام: 21-02-2024 تاريخ القبـول: 03-06-2024

ملخّص: يزخر التّراث المعجمي العربي المختصّ بمؤلّفات ضخمة، منها ما وصل إلينا ومنها ما فقد، ومن المعاجم المختصّة التي وصلت إلينا كتاب النّبات للدينوري، والجامع لمفردات الأدويّة والأغذيّة لابن البيطار.

وقد كان لهذين العالمين أثر كبير في هذا الفن، وهذا البحث جهد يحاول أن يظهر هذا الأثر في المعجم المختصّ بشكل عام، وفي المعجم العلمي على وجه الخصوص، كما أنّ المقارنة بين جهدين لعالمين من زمنين مختلفين تمكننا من تتبع تطور ظاهرة الصّناعة المعجميّة وأين انتهت، والوقوف على

♥جامعة بومرداس، الجزائر، البريد الإلكتروني:vd-eqle@univ-boumerdes.dz (المؤلّف المرسل).

كيفيّة انتقال المعجم من زخم التّأليف اللّغويّ العام إلى الصّناعة المعجميّة العلميّة المتخصّصة.

كلمات مفتاحيّة: معجم؛ مختصّ؛ لغوي؛ علمي؛ الوضع؛ الجمع.

Abstract: Specialized lexicographical heritage is rich with huge scientific works, some of which have reached us and others have been lost. Among the specialized lexicons that have reached us are:"*Kitāb al-nabāt",* by El Dinawari *(The Book of Plants)and "Kitab Al-jami li-mufradat al-adwiyawa al-aghdhiya"* by Ibn elBaitar *(Compendium of Medicinal and Nutritional Terms*).

The current research investigates the effect these two significant scholars in this art, have on the creation of specialized lexicons in general and the scientific ones in particular.

Moreover, a comparison between the efforts of scholars from two different eras, is set to help trace the evolution of the lexicographical practice and its becoming, with an emphasis on the lexicon transition from general linguistic compilation perspective to a specialized scientific lexicography.

Keywords: lexicon, specialized, linguistic, scientific creation, compilation.

1ـ مقدّمة: اهتم الدّارسون المحدثون بالمعاجم العربيّة اللّغويّة القديمة، وعنوا بها أيما عناية، فنجد حولها الدّراسات الكثيرة، والاهتمام الكبير بتحقيقها وطبعها، وهذا طبيعي من جهة أنّها تدرس اللّغة العامّة التي تشكل متن اللّغة وهذا الاهتمام يمكن اعتباره امتدادا للاهتمام الذي حظي به هذا النّوع من المعاجم في القرون الهجريّة الأولى عند بداية التّأليف وجمع اللّغة العربيّة ويمكن رده كذلك إلى شموليّة مادته اللّغويّة وغزارتها، فهي معاجم يمكن وصفها

بالخزائن اللّغويّة التي تضم عددا هائلا من الألفاظ، وكذلك لطبيعة مصادرها التي تعد من أوثق ما نقل عنه العرب، فمنها ما يرقى للتواتر كالقرآن الكريم ومنها ما هو أفصح ما قيل من كلام العرب كالحديث النّبوي، والشّعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام، والمأثور من كلام الأعراب.

وبالمقابل نجد غفلة من الدّارسين المحدثين عن دراسة المعاجم العلميّة المختصّة، فلم يحقق منها ولم يطبع إلاّ النّزر اليسير مقارنة بالمعاجم اللغويّة العامة، وهذه الغفلة لا تعكس زخم التّأليف في المعجم العلمي التّراثي، خاصّة في مجال الطّب والصّيدلة، وهذا الإهمال ليس بالجديد من قبل أهل المعاجم فقد أهمل المعجميون اللّغويون قديما هذا النّوع من التّأليف، وهذا لاهتمامهم بتدوين الكلام الفصيح في معاجمهم دون غيره. وهذا ما لم يلتزم به أصحاب المعاجم العلميّة المختصّة، وهذا راجع إلى اعتمادهم على ترجمة كتابي العالمين اليونانيين الأوّل بعنوان (المقالات الخمس) لديوسقريديس وكتاب (الأدويّة المفردة) لجالينوس اللذين كانا منطلقا للتأليف في هذا النّوع. وقد ضمت العديد من المؤلّفات في المعجم المختصّ مصطلحات من المعجمين الأعجميين، كما حفلت هذه المعاجم بالمولد والمعرب والعامي، أمّا الفصيح فكان في آخر مرتبة ممّا سبق.

إلاّ أنّه وإن كان إهمال اللّغويين القدماء للمعجم المختصّ لهذا السّبب المذكور مبررًا بحكم أن تجربتهم فتيّة في هذا الفن، ومزامنتهم للفصاحة والفصحاء، إلاّ أنّ المحدثين لا عذر لهم في التّفريط في هذا الكم الهائل من الإنتاج العلمي، والزّهد في الاستفادة من مادته المصطلحيّة الضّخمة، أو من المنهج الذي اتبع في تأليف تلك المعاجم، والذي يعد ثورة في مجال التّأليف المعجمي بشكل عام والتّأليف في المعجم العلمي المختصّ بشكل خاص.

ومن هذا المنطلق أردنا البحث في هذا الموضوع والتّنبيه إلى التّراث المعجمي العلمي العربي، والوقوف على أهم قضاياه وتتبع تطوره بالمقارنة بين

معجمين من أهم المعاجم العربيّة القديمة. وقد انطلقنا في بحثنا هذا من إشكاليّة وفرضيات للبحث:

ـ **إشكاليّة البحث:** كيف تطورت الصّناعة المعجميّة عند العرب قديما؟ وما هي مظاهر تنوعها بين المعجم اللّغوي العام والمعجم العلمي المختصّ؟ وهل يمكن القول إنّ العرب قد عرفوا تأليفا معجميا يوصف بأنّه معجم بين اللّغوي العام والمعجم العلمي المختصّ؟ وما هي خصائص هذا المعجم؟ وهل هو أقرب إلى المعجم اللّغويّ العام أم إلى المعجم المختصّ؟

وقد طرحنا جملة من الفرضيات سنعمل من خلال هذا البحث على الوصول إليها وهي:

ـ تطورت الصّناعة المعجميّة العربيّة في اتجاهات ثلاثة هي: الاتجاه الأوّل هو المعجم اللغوي العام نتاج جمع اللغة العربيّة من مصادرها المختلفة. والاتجاه الثّاني المعجم بين اللّغوي العام والمعجم المختصّ. والاتجاه الثّالث المعجم العلمي المختصّ في الطّب والصّيدلة.

ـ المعجم بين العام والمختصّ هو مرحلة من مراحل تطور المعجم العلمي المختصّ في الطّب والصّيدلة.

ـ يتفق المعجم بين اللّغوي والمختصّ مع المعجم العلمي المختصّ في الطّب والصّيدلة في الأركان العامّة لصناعة المعجم المختصّ (الجمع والوضع) ويختلفان في المصادر وطريقة شرح المداخل.

واتبعنا في بحثنا هذا المنهج التّاريخي الذي يتوافق والمرحلة الزّمنيّة التي ينتمي إليها هذا البحث، والمنهج الوصفي المناسب لوصف الظّاهرة المدروسة وتتبع خصائصها، واعتمدنا المنهج المقارن لاستخراج الفوارق الموجودة بين المعجمين والوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما.

ونحن في بحثنا هذا لن نقارن بين المعجم العام والمعجم العلمي المختصّ وإنّما ستكون المقارنة بين نوع من المعاجم يعتبر بين المعجم العام والمعجم

المختصّ ومثاله كتاب النّبات للدينوري، والمعجم العلمي الخالصّ في الطّب والصّيدلة ومثّلنا له بالجامع لابن البيطار.

واخترنا هذه المقارنة من وجهين: الوجه الأوّل إظهار كيف تطور المعجم العلمي ومراحل انسلاخه وتخلّصه من التّبعيّة للمعجم اللغوي الذي كان مهيمنا على التّأليف المعجمي العربي، باعتبار أنّ التّأليف في جميع العلوم العربيّة انطلق من هدف واحد وهو المحافظة على الدّين الإسلامي من خلال حفظ أصوله (القرآن والسّنة)، والحفاظ على اللغة وعاء هذا الدّين وقوامه بالضّرورة.

أمّا الوجه الثّاني: باعتبار الكتب التي ألفت في النّبات وصفاته هي أولى المحاولات لبناء معجم في الطّب وبالتّحديد الصّيدلة، فهي تعتبر من المصادر المهمة التي اعتمد عليها الأطباء والعشابون في تأليف معاجمهم.

2ـ بدايات التّأليف المعجمي عند العرب:

2-1-المعجم المختصّ: مر المعجم العربي بمراحل مختلفة، وخاصّة المعجم المختصّ، فقد عرف العرب أولى المحاولات في التّأليف المعجمي، من خلال كتب غريب القرآن. وأوّل من ألف في هذا الفن الصّحابي الجليل عبد الله بن عباس (ت68)، وقد نسب إليه كتابان في الغريب: الأوّل هو (مسائل نافع بن الأزرق في غريب القرآن) وله كتاب آخر في (غريب القرآن) (الشّرقاوي 1993)[1]. كما نسب كتاب في غريب القرآن للكسائي أبي الحسن علي بن حمزة (ت189هـ) (حسين نصار، 1421هـ)[2]، وتوالى التّأليف في هذا الفن إلى غاية العصر الحديث، فنجد كتابا لأحمد بن محمد بن أبي العافيّة الزّناتي (ت1062هـ) سماه (التيسير العجيب في تفسير الغريب)، وكتاب (تفسير غريب القرآن) لمحمود إبراهيم الذي طبع سنة 1963م (حسين نصار 1988م).[3]

ثم انتقل التّأليف إلى كتب غريب الحديث، وقد تأخر مقارنة بكتب غريب القرآن، وأوّل كتاب ألف في هذا الفرع هو غريب الحديث لأبي عبيدة

(ت210هـ) (الخطيب البغدادي ، د.ت)[4]، وألفت كتب كثيرة بعده إلى أن جاء أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ) وألف كتابه (غريب الحديث) حيث جمع فيه أغلب ما في كتب من سبقه (الهابط 1996م)[5].

ووصف هذه الكتب بالمعاجم من باب التّجوز، فهي لم ترق إلى أن تكون معاجم كاملة الأركان، ولكن جوهرها ومعالجتها للمادة التي تحتويها–في مجملها أو في جزء من أجزائها–يندرج ضمن مهام المعجم فجاز لنا وصفها بالمعاجم.

ثم انتقل إلى مرحلة ما يعرف بالرّسائل اللغويّة، ويمكن القول إنّ هذه الرّسائل هي جزء من عمليّة جمع اللّغة وتدوينها، ولكنّها تميزت بالشّرح والوصف لموادها وعدم الاكتفاء بالجمع والتّدوين، وهذا ما يضعها ضمن صنف المعاجم، واختصاصها بمجال واحد من المجالات، أو بنوع واحد أو أنواع متعدّدة داخل المجال الواحد يكسبها صفة الاختصاص. فيمكننا عدّها ضمن بدايات التّأليف في المعاجم المختصّة لهذا السّبب.

ويؤيد هذا الرّأي ما قاله إبراهيم بن مراد: "ذلك أنّ الرّسائل المؤلّفة في صفات النّبات والحيوان مثلا يمكن أن تعد–من بعض الوجوه–رسائل في المصطلحات الدّالة على أعيان النّبات ومحيطه، وعلى أصناف الحيوان وأجزائه" (إبراهيم بن مراد، 1993)[6]. وبما أن قوام المعجم المختصّ هو المصطلحات فالرّسائل اللّغويّة على رأي ابن مراد تشترك مع المعجم المختصّ في أهم عنصر وهو معالجة المصطلح العلمي. وهذا يحيلنا للحديث عن المعجم اللّغوي العام، وأهم ما يميزه أنّه يعالج المادة اللّغويّة العامّة.

ألّفت هذه الرّسائل على حسب الموضوعات، وجمعت فيها الألفاظ التي تندرج تحت حقل دلالي مشترك، أو موضوع واحد، مثل كتاب الحيوان، وكتاب الجماد، وكتاب النّبات... وألفت كتب في أصناف داخل الموضوع الواحد مثل كتاب الخيل، والإبل...(حسين نصار، 1985).[7] وهي تندرج تحت موضوع الحيوان.

ومن أشهر العلماء الذين ألّفوا في هذا الفرع، نجد الأصمعي الذي ألّف (كتاب النّبات الشّجر)، وألف كذلك في: الإبل والخيل ...إلخ (محمد الفجر د.ت)[8]. وبقيت جهود التّأليف في الرّسائل اللّغويّة في تطور مستمر، سواء في منهجها أم من حيث المادة المعجميّة التي تضمها، حيث بدأت تتوسّع في متنها وتتنوّع في مادتها، وانتقلت من مرحلة التّأليف في الموضوع الواحد إلى مرحلة تعدّد الموضوعات، كما فعل القاسم بن معن الكوفي (ت224هـ) في كتابه (الغريب المصنف)، والصّفات للأصمعي (محمد آل ياسين، 1980)[9]. حتى وصلت إلى مرحلة النّضج التي توجت بكتاب المخصّص لابن سيده.

يمكن القول إنّ هذه مرحلة من مراحل ظهور المعجم المختصّ، وأولى المحاولات العربيّة في مجال (المعجم)، ومع أنّها عرفت نقائص كثيرة إلاّ أنّ هذا طبيعي ومنطقي بحكم حداثة التّجربة واعتبارها جهدا عربيا خالصّا مبتكرا لم يكن للعرب سابق معرفة به. ولكن مع هذا لم تتوقف جهود المعجميين عند هذه التّجربة الفتيّة، بل استمرت في التّطور والنّمو إلى أن قام عماد المعجم العربي العلمي المختصّ في القرن الثّالثّ الهجري معتمدة على تجربة العالمين اليونانيين الأوّل بعنوان (المقالات الخمس) لديوسقريديس وكتاب (الأدويّة المفردة) لجالينوس، بعد ترجمة كتابيهما إلى العربيّة.

2-2-المعجم اللّغويّ العام: تزامن التّأليف في المعجم اللّغويّ العام مع التّأليف في المعجم المختصّ في صوره التي رأيناها سابقا، (غريب القرآن وغريب الحديث، والرّسائل اللّغويّة)، وأوّل معجم لغوي عام كان (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ أو 160هـ)، ووصف هذا المعجم باللّغوي العام هو نسبة للألفاظ اللغويّة العامّة المدونة فيه.

وكتاب العين هو أوّل معجم لغوي عربي، أبدع فيه الخليل وابتكر طرقا في وضعه، فرتبه على حروف المعجم وراعى في ذلك مخارج الحروف، حيث بدأ بحرف العين كون مخرجه من أقصى الحلق وسمى كتابه به، ثم انتقل إلى أن

وصل إلى الحروف الشّفويّة. كما ابتكر الخليل طريقة التّقليب، وهي تقليب جذور الكلمات واستخراج الصّيغ التي يمكن منها تقليب حروفه. فالثّنائي يقلب تقليبتين، والثّلاثي يقلب ستة تقليبات، والرّباعي، يقلب أربعة وعشرين تقليبا والخماسي يقلب مائة وعشرين تقليبا. واهتدى الخليل من خلال هذه الطّريقة إلى أنّ اللّغة فيها المهمل والمستعمل، فأدرج في معجمه المستعمل من الألفاظ وترك المهمل.

كان الخليل إذ أوّل من فتح باب هذا الفن، ثم بدأ التّأليف المعجمي ينشط وخاصّة في نهاية القرن الثّاني وبداية القرن الثّالث الهجريين. وخلال هذه الفترة ألف أبو عمرو الشّيباني (ت210هـ) (كتاب الجيم) وهو معجم لغوي عام أيضًا، ومع أنّ اسمه يوحي للوهلة الأولى بأنّه رتب مداخله على طريقة الخليل في كتاب العين، إلا أنّ هذا غير صحيح فالكتاب مرتب ترتبا ألفبائيا من الألف إلى الياء، ولا يعرف السّبب الذي سمى به كتابه ب كتاب الجيم. أمّا ما احتواه المعجم فكذلك يختلف عن كتاب العين، والسّبب في ذلك كون الشّيباني من علماء الكوفة (وكانوا قد شغلتهم مسألة الغريب)، انعكس هذا الانشغال على مادة معجمه فغلب عليها الغريب من الألفاظ، في حين أنّ معجم العين كان شاملا استيعابيا (ابن مراد، 1993)[10].

3-**بين المعجم المختصّ والمعجم العام:** يهتم المعجم بشكل عام بالدّراسة الإفراديّة للغة، ووظيفته شرح هذه المفردات وتفسيرها، والإشارة إلى مواضع استعمالها. ضمن معجم يستند إلى منهج معين في الجمع والوضع. ويحدد صنف المعجم خاصًّا كان أو عامًا نسبة إلى المفردات أو الوحدات اللّغويّة التي يحويها هذا المعجم.

وصفة العموم والخصوص في الألفاظ يعد عاملا أساسيا في تصنيف المعاجم وتحديد اتجاهها. وفي هذا يقول إبراهيم بن مراد: "قوام المعجم إذن المفردات. والمفردات صنفان: فهي إمّا لغويّة عامة منتميّة إلى الكلام العام

وقابلة للتوظيف الأدبي الإنشائي في مقالات الخطاب، وإمّا مصطلحات، وهذه وحدات معجميّة مخصّصة مرجعة إلى مفاهيم دقيقة" (ابن مراد، 1999)[11].

فالمصطلح الذي هو عماد المعجم المختصّ يختلف عن اللفظ العام الذي هو عماد المعجم العام، والاختلاف يكون على مستوى الوظيفة والخصائص. فمن أهم خصائص اللفظ العام هي التّعميم يقول ابن مراد: "وأهم تلك الخصائص الاشتراك أو التّعدد الدّلالي، والدّلالة الإيحائيّة، والارتباط بمختلف السّياقات الذي يخول لها الاستعمال الانتظام فيها" (ابن مراد، 1999)[12]. فاللفظ العام يحقّق الوظائف المتعددة للغة، وهذا ما يفسر أوّلا ضخامة المعاجم العامّة مقارنة بالمتخصّصة، لأنّ الألفاظ العامّة هي متن اللغة بشكل عام وتعدد دلالاتها وتشعب معانيها يزيد من ضخامة متن المعاجم اللغويّة واستطالتّه، كما يفسر لنا كذلك اهتمام الدّارسين بها مقارنة بالمعاجم المختصّة فهي موجهة لعموم النّاطقين باللغة ولغير النّاطقين بها كذلك.

أمّا المصطلح فهو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلميّة (الشّهابي، د. ت)[13]. والاصطلاح هو الانتقال باللفظ من مدلوله اللغوي العام، إلى المعنى الخاص في علم من العلوم أو مجال من المجالات.

كما يرى إبراهيم بن مراد أنّ المصطلحيّة هي فرع من علم المعجم ويسميها (المعجميّة المختصّة) (ابن مراد، 1997)[14].

ومن أهم خصائص المصطلحات: أحاديّة الدّلالة التي تنفي عنها الاشتراك وذاتيّة الدّلالة التي تنفي عنها الإيحائيّة، والخصوصيّة التي تنفي عنها التّعميم والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتّحديد الدّقيق"(ابن مراد 1999)[15]. كما يمكن للوحدات المعجميّة نفسها أن تكون مصطلحات وتكون ألفاظا عامّة. فالماء من منظور الكيميائي مصطلح أمّا عند الشّاعر فهو لفظ لغوي عام يحمل دلالات وإيحاءات مختلفة.

يمكن القول إذا إنّ المعاجم تكسب خصائصها وتصنف على حسب المادة التي تدرسها، فإن كانت المادة ألفاظا عامّة، فالمعجم الذي يدرسها هو المعجم العام، وإن كانت الوحدات المعجميّة خاصّة (مصطلحات) فالمعجم يوصف بأنّه معجم مختصّ.

ولا يقف التّصنيف عند هذا النّوع فقط، بل يمكن تقسيم المعجم المختصّ إلى نوعين أو فرعين، الأوّل: (المعجم العلمي المختصّ)، وهو الخاص بالمصطلح العلمي البحت. والثّاني: (المعجم الفني المختصّ)، وهو ما احتوى على الألفاظ الفنيّة التي استعملت في العلوم الإنسانيّة، وهذه الألفاظ هي وسط بين اللفظ العام والمصطلح العلمي. والمصطلح سواء أكان علميا أم فنيا فهو يتميز عن اللفظ العام بخصائصه، وأهمها: ذاتيّة الدّلالة وأحاديتها وخصوصيتها، والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتّحديد، وقابلة للتعريف المنطقي (ابن مراد 1997)[16].

ويتفق المعجم المختصّ مع المعجم العام بشكل عام في مسالتي الجمع والوضع، فلا يخلو معجم من هذين المنهجين، فلا يكون المعجم معجما إلاّ إذا احتوى على مادة معجميّة يقوم واضعه بجمعها من مظانها، ولا تترك هذه المادة مجموعة دون معالجة. والاشتراك بين المعجمين في الجمع والوضع يجعلهما يشتركان بالضّرورة في الأركان التي يقوم عليها الجمع والوضع وهي: المصادر والمستويات اللغويّة، والتّرتيب والتّعريف.

ولكن مع هذا الاشتراك في الأدوات المعجميّة، فإنّ الاختلاف كبير من حيث طبيعة هذه الأدوات ونوعها. فمصادر المعجم المختصّ تختلف عن مصادر المعجم العام، كما أنّ لكل نوع مستوياته اللّغويّة الخاصّة به، وحتى في التّرتيب والتّعريف نجد اختلافات كثيرة.

وأهم نقطة يمكن الإشارة إليها في مسألة المعجم المختصّ والمعجم العام هي أنّ المعجم المختصّ ـ وبالتّحديد المعجم العلمي والمتمثل في معاجم الأدويّة

المفردة خاصّة، نشأ بتأثير من اليونانيين، فلم تكن معاجم عربيّة خالصّة، أمّا التّأليف في المعاجم اللّغويّة العامّة فكان جهدا خالصّا من قبل العلماء العرب. وبذلك بكون التّأليف في المعجم المختصّ قد ارتبطت نشأته بالعلوم التي كانت تسمى حتى أواخر القرن الرّابع الهجري (علوم العجم) (الخوارزمي، 1981)[17]. مع أنّ هناك من شكك في تجربة كتاب العين للخليل بالقول إنّه أخذ فكرة معجمه عن اليونان والهنود، إلاّ أنّ هذا القول مجانب للصواب ولا أساس له.

وهناك معاجم عدها إبراهيم بن مراد وسطا بين المعجم اللّغوي العام والمعجم العلمي المختصّ، كالمعاجم الموضوعة في مصطلحات فنون مختلفة، مثل كتاب التّعريفات للجرجاني، وكتاب الكليات لأبي البقاء، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي. فإنّ هذه المعاجم الفنيّة بين معاجم اللغة العامّة والمعاجم العلميّة المختصّة... وهي في جوهرها معاجم في (التّعريفات) والإبانة عن الرّسوم والحدود، لكنها مع ذلك هي أقرب إلى المعاجم اللغويّة العامّة وهذا لأنّ مداخلها المعجميّة من المولد العربي الذي ارتقى درجة بين التّخصيص والتّعميم فصار اصطلاحا فنيا (ابن مراد، 1993)[18]. فالخلفيّة اللغويّة لمؤلّفي هذه المعاجم تطغى على معاجمهم رغم أنّ مادتها في أغلبها من فئة المصطلح وتظهر النّزعة اللغويّة لمؤلّفي هذه المعاجم في تعريف تلك المصطلحات.

4 ـ بين (كتاب النّبات) للدينوري و(الجامع) لابن البيطار: أهم كتاب في فئة المعاجم التي هي وسط بين المعجم اللغوي العام والمعجم العلمي المختصّ هو (كتاب النّبات) لأبي حنيفة أحمد بن داود الدّينوري (282هـ)، وهو كتاب في صفات النّبات وأسماء أعيانه. ويعد الكتاب موسوعة في حوالي ستة أجزاء أربعة منها في موضوع النّبات عامة، واثنان في مصطلحات النّبات خاصّة مرتبة على حروف المعجم.

واشتغل الدّينوري بالنّحو والهندسة والتّنجيم والحساب، من أوثق الرّواة وكان من الرّجال النّوادر، عالما موسوعيا جمع بين حكمة الفلاسفة، وبيان العرب، له

في كل فن ساق وقدم وزواء وحكم...فأمّا كتاب النّبات وكلامه فيه هو كلام أبدى بدوي وأفصح عربي، وهو على رأس من يعرفون في النّبات (أحمد عيسى، 2012)[19]. وهذه شهادة على سعة علمه، فقد جمع بين العلم بلغة العرب والمعرفة بالنّبات والأدويّة.

وكتاب النّبات لأبي حنيفة الدّينوري، هو من أشهر الكتب في هذا العلم تتبع أبو حنيفة في كتابه ما قالتّه العرب من أسماء النّبات سواء ما يختص منها باللّغة وهذا برواية أقوال العرب من شعر ومأثور، أو بالمعاية والمشاهدة الميدانيّة للنباتات (أحمد عيسى، 2012)[20]. اتبع الدّينوري منهج الرّواية ومنهج المعاينة والملاحظة فارتفعت القيمة العلميّة للكتاب وازدادت ثقة العلماء في عمله حتى صار من أهم المصادر في فنه.

وقد صار الكتاب عمدة اللغويين الذين أتوا بعد أبي حنيفة، فما منهم إلاّ ونقل عنه، وعمدة الأطباء والعشابين...حيث نجد نقولا كثيرة عن كتاب النّبات في أشهر كتب اللغة، كالجمهرة لابن دريد، والتّهذيب للأزهري، وكتاب النّبات والشّجر لابن خالويه، وابن البيطار... (أحمد عيسى، 2012)[21]. ونلاحظ هنا تنوعا في المصادر التي أخذت عن كتاب النّبات بين اللغويّة والعلميّة المختصّة.

ووقوع كتاب النّبات للدينوري وسطا بين المعجم اللغوي العام والمعجم المختصّ، مكن فئات متعددة من الاستفادة منه من اللغويين والأطباء والعشابين.

كما أنّ اعتماد الدّينوري على مصادر لغويّة في كتابه، من روايات الأعراب وعلماء اللغة، والاستعانة بالشّواهد الشّعريّة والقرآنيّة والحديثيّة (الدّينوري 1974)[22]، يؤكد أنّه أقرب إلى المعجم اللغوي منه إلى المعجم العلمي المختصّ.

وتميز كتاب النّبات لأبي حنيفة عن غيره من اللغويين المؤلّفين بالزّيادة على ما جاؤوا في كتبهم زيادة كبيرة ولم يكتف بالنّقل أو الرّواية فحسب، وأهم إضافاته كانت في ترتيب المادة، وفي التّعريف المنطقي الذي يناسب المعجم المختصّ.

5-قضيّة الوضع في معجمي (كتاب النّبات) و(الجامع): تعتبر قضيتا الجمع والوضع في المعجم من أهم القضايا، ولا يخلو معجم- لغويًا عامًا كان أم علميا متخصّصا- من هذين الرّكنين. والجمع قائم على المصادر التي أخذ عنها المؤلّف مادته، وكذا المستويات اللّغويّة من فصيح وعامي وأعجمي ومولد. وهذه القضيّة ليست محل دراستنا.

وقبل التّطرق إلى قضيتنا سنقوم بتعريف موجز لابن البيطار ومعجمه الجامع: هو ضياء الدّين أبو محمد بن أحمد والمشهور بابن البيطار. ولد بالأندلس بمدينة مالقة، في النّصف الثّاني من القرن السّادس الهجري.

درس النّبات عن شيخه أبي العباس النّباتي وغيره من العشابين. وعند اشتداد عوده أصبح رحالة يطلب العلم ويجمع الأعشاب والنّباتات، فزار مصر والمغرب وبلاد الرّوم، فكان من أنجب العلماء في النّبات (الذّهبي، د.ت)[23].

ويعد كتاب (الجامع لمفردات الأدويّة والأغذيّة) من أشهر مؤلّفاته، وهو معجم طبي، اتبع في ترتيبه التّرتيب الهجائي تسهيلا لمن يريد الاستفادة منه. وكان لترحاله الأثر الكبير في إثراء معجمه، فجمع فيه من علوم الرّوم والمغرب والأندلس، وبلغت مصادره أكثر من مائة وخمسين مرجعا (السّامرائي 2016)[24]. وتعد الرّحلات العلميّة فرصة لمعاينة نباتات البلدان المختلفة وعدم الاكتفاء بالرّواية عنها، وهذا هو عين المنهج العلمي.

كما له كتب أخرى وهي: (كتاب الإبانة والإعلام في المنهاج من الخلل والأوهام)، وكتاب (المغني في الأدويّة المفردة، وكتاب (تفسير كتاب دياسقوريدس).

5-1-ترتيب المادة في كتاب النّبات والجامع: تميزت المؤلّفات قبل أبي حنيفة بعدم خضوعها لترتيب معين، أما كتاب أبي حنيفة فقد رتبه على طريقتين:

أوّلهما التّرتيب الموضوعي، على غرار ما قام به أبو عبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف، وقد أحال في الجزء الثّالثّ والنّصف الأوّل من الجزء الخامس من معجمه. إلى عدد كبير من تلك الأبواب مثل (باب الرّعي والمراعي) (الدّينوري، 1974)[25]، و(باب صفة الجراد والجنادب) (الدّينوري 1974[26] و(باب وصف الكمأة وما كان في طريقها) (الدّينوري 1974)[27]...إلخ. وهذا التّرتيب هو أوّل ما عرفه التّأليف العربي واعتمد خاصّة في الرّسائل اللغويّة ومعاجم الموضوعات.

والنّوع الثّاني من التّرتيب هو ترتيب أعيان النّبات على حروف المعجم في الجزأين الأخيرين من الكتاب، أي الجزء الخامس والجزء السّادس، وقد اعتمد التّرتيب على حروف الهجاء من الألف إلى الياء، أمّا مداخل معجمه فقد أبقاها على حالها دون حذف الزّوائد (ابن مراد، 1993)[28].

وتظهر نزعته العلميّة في الطّريقة الثّانيّة التي اتبعها في التّرتيب على حروف المعجم، ويعد هذا التّرتيب هو الأسهل على القارئ ويناسب مقصد المعجم العلمي الذي من خصائصه إيصال المعلومة بشكل مباشر، وبأسلوب سهل غير معقد.

وقد اهتدى صاحب كتاب النّبات إلى هذا التّرتيب وآثره على طرق أخرى وفضل التّرتيب على حروف المعجم كما تعرفها العامة، وصنفها على أوائل الحروف ومجتنبا التّصنيف على أواخرها، ويرى أنّ ترتيب كتابه على حروف أوائل الكلمة أفضل من ترتيبه على الحرف الأخير للكلمة، وهذه الطّريقة هي الأنسب لمقصد كتابه، وأيسر على من يطلبه من الطّرق الأخرى (الدّينوري 1974)[29]. غير أنّ اعتماده على الحرف الأوّل من الكلمة في التّرتيب، أحدث

خللا ولو اتبع التّرتيب على جميع حروف الكلمة لكان أحسن وأكمل. ولم يكن أوّل من اعتمد هذا التّرتيب فقد سبقه إليه أبو عمرو الشّيباني في (كتاب الجيم) (ابن مراد، 1993)[30]. والتّرتيب على حروف المعجم هو أيسر من طرق التّرتيب الأخرى، وأنسب للمعاجم العلميّة المختصّة، بينما التّرتيب حسب الحرف الأخير للكلمة أنسب للأدباء والمشتغلين باللّغة.

أمّا ابن البيطار فاعتمد في ترتيب معجمه على حروف الهجاء من الألف إلى الياء (ابن البيطار، 1992)[31]، ولم يقع فيما وقع فيه صاحب كتاب النّبات من تنويع لطرق التّرتيب، وهذا الخلط ناتج عن تأثر أبي حنيفة بمن سبقه ممّن ألّف في الموضوعات. كما كان ترتيبه على حروف الهجاء أضبط وأنجع من التّرتيب الذي اعتمده الدّينوري. فقد راعى ابن البيطار تتابع حروف المعجم من الألف إلى الياء، يقول في مقدّمة كتابه: "الغرض الرّابع منه تقريب مأخذه بحسب ترتيبه على حروف المعجم مقفى ليسهل على الطّالب ما طلب من غير مشقة ولا عناء ولا تعب" (ابن البيطار، 1992)[32]. فالغرض المقصود من ترتيبه على حروف المعجم هو التيسير على مستعملي المعجم، والقصد من المقفى هو مراعاة الحرفين الأوّل والثّاني للمصطلح في التّرتيب، ولكنّه أهمل بقيّة الحروف. فنجده مثلا يبدأ بالمصطلح (آالنّ) وهي كلمة يونانيّة، فبدأ بالهمزة ثم الألف السّاكنة وسمّاها هوائيّة، واستمر على هذا التّرتيب إلى أن وصل إلى كلمة (ابهل) مراعيا ترتيب الحرف الثّاني للمعجم وهو الباء...

5-2-التّعريف: يمكن القول إنّ التّعريف هو ركن أساسي في المعجم، وهو عماده ولا يخلو معجم سواء أكان عامًا أم خاصًّا منه. والتّعريف نوعان: الأوّل هو اللفظي أو التّعريف اللّغوي، أو الشّرح بالتّعريف كما أطلق عليه بعض المحدثين، والذي يقتصر على إظهار معنى اللفظ وخصائصه اللّغويّة ونجد هذا النّوع في المعاجم اللّغويّة.

أمّا النّوع الثّاني فهو: التّعريف المنطقي أو (التّعريف الموسوعي)، وهو الوصف الشّامل العلمي الدّقيق، وذكر خصائص المصطلحات. ولم تستخدمه المعاجم اللّغويّة واستأثرت به المعاجم المختصّة نظرا لطول صيغته الاستيعابيّة المفصلة (حلام الجلالي، 1996)[33].

اعتمد الدّينوري في كتابه على التّعريف المنطقي إضافة إلى التّعريف اللّغوي، وهذا هو المنحى الثّاني الذي تميز به الدّينوري في كتابه، غير أنّ تعريف مداخل كتاب الدّينوري، ليست هي نفسها في كتاب العين للخليل أو كتاب الجيم للشيباني، وهناك اختلاف شاسع بينها (ابن مراد، 1993)[34].

إلاّ أنّ هذا الاختلاف لم يكن مطلقا، حيث اعتمد التّعريف اللغوي في رسائل صفات النّبات لأنّه قائم في الغالب على التّرادف أو نسبة النّبات إلى نوعه أو إلى موضعه. وهذا هو التّعريف اللغوي أو اللفظي. لكن أبا حنيفة فلم يلتزم فقط بهذا النّوع بل تجاوزه إلى التّعريف المنطقي، وهو تعريف موسوعي يتخذ لتعريف الأشياء خاصّة، وهذا الصّنف هو الذي يغلب في المعاجم العلميّة المختصّة (ابن مراد، 1993).[35]

ومن خلال ما سبق، وبالنّظر إلى هذا المزج الذي قام به أبو حنيفة بين التّعريف اللّغوي والتّعريف المنطقي، نستنتج أنّه انتقل بالتّأليف في النّبات من المعجم اللّغوي الصّرف إلى المعجم الوسط بين العام والمختصّ. إذ أنّ أبا حنيفة هو أوّل من أدخل منهجا جديدا لم تعرفه المعاجم العامّة في التّعريف وهو التّعريف المنطقي الخاص بمناهج المعاجم المختصّة.

أمّا ابن البيطار فقد اعتمد في الجامع على التّعريف المنطقي، والتّعريف بالمرادف والتّعريف المرجعي. والتّعريف بالمرادف هو تعريف لغوي من كلمة واحدة لا تؤثر على الطّابع العلمي للمعجم، ويختلف عن التّعريف اللّغوي المحض والمستفيض المدعم بالشّواهد اللغويّة من آيات قرآنيّة وشعر...

بينما التّعريف المنطقي، فقد وصفه ابن مراد (بالمعقد)، وذكر له خمسة أركان هي: الأوّل هو ذكر أصل المصطلح، فينسبه إذا كان أعجميا ويذكر معناه اللّغوي. ثانيا: ضبط المصطلح بالشّكل حتى لا يحرف أو يصحف، ثالثًا: ذكر المقابل العربي للمصطلح الأعجمي، أو المولد أو العامي، وإن كان عربيا يذكر مقابله الأعجمي، رابعا: تعريف اللفظ تعريفا علميا ووصفه وذكر ما يميزه عن غيره، وذكر خصائصه العلميّة، خامسا: ذكر مكان وجوده، فيذكر مكان إنباته إن كان نباتا أو مكان وجوده إن كان معدنا (ابن مراد، دت).[36]

ويعد كتاب النّبات من أهم المراجع التي اعتمدها ابن البيطار في معجمه وهذا يؤكد ما ذكرناه أنّ أبا حنيفة قد اعتمد التّعريف المنطقي، فنجده في مواضع كثيرة يستشهد بكلام أبي حنيفة ومثال ذلك: "جفري: أبو حنيفة: الجفري لغة في الكفري وهو الكافور وهو قشرة الطّلعة (ابن البيطار، 1992)[37]. وفي: جلجلان: أبو حنيفة: هو السّمسم وهما عربيان وهما صنفان أبيض وأسود وهو بالسّراة واليمن كثير وتسمي العرب دهنه سليط (ابن البيطار، 1992)[38]. ومثل هذا كثير فقد اعتمد على أبي حنيفة في 130 موضعا.

إلاّ أنّ أبا حنيفة لا يفتأ يميل إلى نزعته اللّغويّة في التّعريف، فنجده في تعريفة (للصَّبْر) مثلا يقول: يقال بكسر الباء وإسكانها. ثم يأتي بالشّاهد الشّعري مع ذكر بحره:

أقول الحُذاقي مستسمَع وقولي يُذَر عليه الصّبِرْ

ويتبعه بشاهد شعري آخر للأخطل ويسمي بحره كذلك. ثم يبدأ في تعريف اللفظ ووصفه معتمدا التّعريف المنطقي، فيذكر خصائص النّبات وشكله وما يستخرج منه إذا عصر ويبّس، ثم يذكر البلد الذي يكون فيه وهي سُقُطرا. وبعدها يسترسل في ذكر ما قاله غيره في الصّبر كأبي عبيدة، ويأتي بشاهد شعري آخر. ثم يأتي بمرادفات الكلمة كالصّاب التي جعلها بعض الشّعراء هي

الصّبر(الدّينوري، 1974)[39]. وأغلب تعريفاته على هذا النّحو، وهو بهذا لم يخرج عن منهج من سبقه أو من عاصره من علماء اللّغة.

والملاحظ هنا أنّ ابن البيطار ينتقي من التّعريفات التي يأخذها عن أبي حنيفة ما وافق منهجه ويترك ما خالفه، فلا نجده يأخذ التّعريف المتضمّن لهذه الشّواهد الشّعريّة وغيرها، أو المتضمّنة لكلام اللغويين. وإذا اعتمد على تعريف لغوي فلا يعد أن يكون في المرادف. أو شرحا لغويًّا بسيطا مثال ذلك شرحه لمصطلح (أونومالي): معناه شراب وعسل لأنّ أنو باليونانيّة شراب ومالي عسل(ابن البيطار، 1992)[40]. أو قد تجده يصحح بعض الأخطاء النّاتجة عن عدم الفهم أو الخلط في فهم بعض الكلمات الأعجميّة وترجمتها ترجمة غير صحيحة. ومثال ذلك الخطأ الذي صحّحه ابن البيطار في تعريف مصطلح (أسد الأرض)، فقد ترجمه بعضهم أنّه المازربون، والحقيقة أنّ أسد الأرض هو الحرباء، ومقابله باليونانيّة خامالاون أمّا المازربون باليونانيّة هو خامالا، فغلط المترجمون بسبب هذا التّداخل في الحروف بين الكلمتين(ابن البيطار 1992)[41]. وهذا أقصى ما يمكن أن تجده عند ابن البيطار في هذا النّوع من التّعريف.

واتفق الدّينوري وابن البيطار في التّعريف الإحالي: وهو الإحالة إلى موضع آخر في الكتاب، وهذا تجنبا للتكرار، وتنبيها لمن أراد أن يستزيد في الشّرح بإحالتّه إلى الموضع الذي أسهب فيه القول في المعرّف. ونجد–في غالب الأحيان–أنّ ابن البيطار في هذا التّعريف يكون مختصّرا جدا، ثم يتبعه بالإحالة إلى الحرف الذي شرح فيه ذلك المصطلح، ومثاله: حلبلاب: قيل: هو اللبلاب العريض الورق المسمى قسوس، وقال بعضهم: هو اللاعبة، وسيأتي ذكر قسوس في حرف القاف واللاعب في حرف اللام (ابن البيطار، 1992)[42]. وهنا ابن البيطار يحيل إلى الحرف الذي سيأتي. ونجده في موضع آخر يحيل إلى الحرف السّابق ذكره مثل: حلحل وحلاحل: وهو بصل الزّير فيما زعموا وقد

ذكرته في حرف الباء[43]. وقد يحيل إلى غير الحرف مثل: حافر: أمّا حافر الحمار فيذكر فيما بعد (ابن البيطار، 1992)[44]. ونجد هذا النّوع من التّعريف عند ابن البيطار كثير، مقارنة بكتاب النّبات، ومرد ذلك يعود إلى طريقة التّعريف بالمرادف العربي أو الأعجمي أو البربري، فيصبح المعرِّف مدخلا تحت حرف آخر من المعجم. مثال ذلك: حافر المهر: هو السّورنجان وسنذكره في حرف السّين(ابن البيطار، 1992)[45]. حيث عرف حافر المهر بمرادفها السّورنجان، وجعل هذا المصطلح مدخلا في حرف السّين.

كما أنّ أبا حنيفة اعتمد هذا النّوع من التّعريف ومثال ذلك في (باب وصف الكمأة): قد بينت فيما تقدم أنّ الكمأة عند العرب (الدّينوري، 1974)[46] ...ثم يسترسل في شرحها مع أنّه أحال إليها في موضع سابق.

6-خاتمة: في ختام هذا البحث، يمكننا القول إنّ كتاب النّبات لأبي حنيفة الدّينوري هو مرحلة بين مرحليتن من التّأليف في المعجم العلمي المختصّ، فقد أحدث صاحب الكتاب في المعجم العربي ما لم يسبقه إليه أحد من المعجميين بأنّ اعتمد التّعريف المنطقي أو الموسوعي، مزاوجة بينه وبين التّعريف اللّغوي العام، ومع أنّ النّزعة اللغويّة قد غلبت على كتابه، بحكم تأثره بالاتجاه السّائد في زمانه، إلاّ أنّه استطاع أن يرسم طريقا جديدا نحو المعجم العلمي المختصّ.

أمّا ابن البيطار فيمثل مرحلة النّضج والاكتهال للمعجم العلمي المختصّ قياسا لمن سبقه في هذا الفن ومن عاصره، وهو امتداد لتجربة أبي حنيفة والدّليل على ذلك أن كان كتاب النّبات من أهم المصادر التي اعتمدها، وكثيرا ما أخذ ابن البيطار أقوال أبي حنيفة حرفيا، وأحيانا أخرى يتصرف فيها.

كما لاحظنا حرصا شديدا من العالمين على الأمانة العلميّة، فنجدهما لا يذكران قول عالم أو أي مصدر كان إلا ورداه إلى قائله وأحالاه إلى مصدره.

ورغم هذا الإنتاج العلمي الفريد والجاد، إلا أنّ الاهتمام به قديما وحديثا لا يتفق وما قدمه هؤلاء العلماء من علم وجهد. رغم أنّنا وإلى يومنا هذا مازلنا

نعاني من ضعف منهجي كبير في صناعة المعاجم، وما هو قائم منها–في معظمه–مجرد كتب لمصطلحات أعجميّة ومقابلها العربي.

ودراسة التّراث المعجمي العلمي العربي يمكننا من الوصول إلى مادة لغويّة ومصطلحيّة ليست بالقليلة، أهملها اللّغويون القدماء، ولا نجدها إلا في مثل هذه المعاجم العلميّة المختصّة التي تحررت من القيود والموضوعة لتحديد زمن الفصاحة ومكانها. فأبدعت.

يمكن القول إنّ انتقال التّأليف في المعجم من اللّغويين إلى الأطباء والعشابين، كابن البيطار وغيره من علماء هذا الفن، مكّن لكمّ هائل من المصطلحات أن تحفظ من الاندثار والزّوال. فالشّروط الصّارمة التي وضعها اللغويون لتدوين الألفاظ وتحديد زمن الفصاحة ومكانها، أسهمت في إهمال كم لا يحصى من الألفاظ. إلاّ أن تحرر الأطباء من هذه القيود حفظ لنا مدونات لا بأس بها تضم مصطلحات علميّة وطبيّة كثيرة.

7-قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختصّ، (دار الغرب الإسلامي لبنان، 1993).

-المصطلح الأعجمي في كتب الطّب والصّيدلة العربيّة، ج2، (دار الغرب الإسلامي، لبنان دت).

-مسائل في المعجم، (دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1997).

- أحمد الشّرقاوي إقبال، معجم المعاجم تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربيّة التّراثيّة، دار الغرب الإسلامي،(بيروت لبنان، ط2، 1993م).
- أحمد عيسى، تاريخ النّبات عند العرب، (هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة 2012م).
- حسين نصار، كتب غريب القرآن، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، ط1 1421هـ).

ـ معاجم على الموضوعات، (مطبعة حكومة الكويت، 1985م).

ـ المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1(دار مصر للطباعة، ط4، 1988م).

- ابن البيطار، ضياء الدّين أبو محمد بن أحمد، ج1، (دار الكتب العلميّة لبنان، ط1 1992م).
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، (دار الكتب العلميّة بيروت د.ت).
- الخوارزمي أبو عبد الله، مفتاح العلوم، (القاهرة، ط2، 1981).
- الدّينوري أبو حنيفة أحمد بن داود، كتاب النّبات، ج3، ت برنهارد لقين (دار النّشر فرانز شتاينر بقيسبادن، 1974).
- الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غبر، ج3، ت أبو هاجر محمد بن بسيوني زغلول، (بيروت، د. ت).
- عبد الحميد حسين السّامرائي، تاريخ الفكر الأندلسي في العلوم العقليّة (دار دجلة للنشر والتّوزيع، عمان، ط1، 2016،).
- فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ، (الولاء للطبع والتّوزيع، ط1 1996م).

●محمد آل ياسين، الدّراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالثّ هجري، (منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ط1، 1980م).
●مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة، (جامعة الدّول العربيّة مصر،1955).

المجلاّت:

●إبراهيم بن مراد، كتاب النّبات لأبي حنيفة الدّينوري بين المعجم العام والمعجم المختصّ مجلة المعجميّة، تونس، ع14-15، 1999 م.
●حلام الجيلالي، التّعريف المصطلحي، مجلة اللسان العربي، ع42 1996م
●محمد الفجر، مراحل ظهور المعجم العربي المختصّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق – المجلد 85 الجزء 2 د.ت.

8 ـ الهوامش:

[1] ـ أحمد الشّرقاوي إقبال، معجم المعاجم تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربيّة التّراثيّة، دار الغرب الإسلامي.
بيروت لبنان، ط2، 1993م، ص07.

[2] ـ حسين نصار، كتب غريب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، ط1 1421هـ.

[3] ـ حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط4، 1988م ج1/40.

[4] ـ الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلميّة بيروت ص405 .

[5] ـ فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظ، الولاء للطبع والتّوزيع، ط1 1996م، ص39.

[6] ـ إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختصّ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1993 ص26.

[7] ـ حسين نصار، معاجم على الموضوعات، مطبعة حكومة الكويت، 1985، ص5.

[8] ـ محمد الفجر، مراحل ظهور المعجم العربي المختصّ، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق – المجلد 85 الجزء2، ص510.

[9]– محمد آل ياسين، الدّراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالثّ هجري، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ط1، 1980، ص225.

[10] ـ ينظر: إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي المختصّ، ص24.

[11] ـ إبراهيم بن مراد، كتاب النّبات لأبي حنيفة الدّينوري بين المعجم العام والمعجم المختصّ مجلة المعجميّة، تونس، ع14–15، 1999، ص39.

[12] ـ نفسه، الصّفحة نفسها.

[13]ـ مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلميّة، ص3.

[14] ـ ابراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1997،1 ص31.

[15] ـ ابن مراد، كتاب النّبات لأبي حنيفة الدّينوري، مجلة المعجميّة التّونسيّة، ع14–15 1999، ص39.

[16] ـ ينظر: ابن مراد، مسائل في المعجم، ص32.

[17]– ينظر: الخوارزمي أبو عبد الله، مفتاح العلوم، القاهرة، ط2، 1981، ص79.

[18] ـ ابن مراد، المعجم العلمي العربي المختصّ، ص8.

[19]ـ أحمد عيسى، تاريخ النّبات عند العرب، هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة، 2012، 34– 35.

[20]ـ نفسه، ص35.

[21] ـ نفسه، ص 63.

[22] ـانظر: الدّينوري (أبي حنيفة أحمد بن داود)، كتاب النّبات، ج3، ت برنهارد لقين، دار النّشر فرانز شتاينر بقيسبادن، 1974، ص8 وما بعدها.

[23] ـ ينظر: الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غبر، ج3، ت أبو هاجر محمد بن بسيوني زغلول، بيروت، د. ت، 254/3.

[24] ـ السّامرائي، عبد الحميد حسين، تاريخ الفكر الأندلسي في العلوم العقليّة، دار دجلة للنشر والتّوزيع، عمان، ط1، 2016، ص323.

[25] الدّينوري، كتاب النّبات، 4/3.

[26]. نفسه، ص53.

[27]. نفسه 71.

[28] . ابن مراد، المعجم العلمي العربي، ص28.

[29]. الدّينوري، كتاب النّبات، 6/1.

[30] . ابن مراد، المعجم العلمي العربي، ص28-29.

[31] . ابن البيطار، ضياء الدّين أبو محمد بن أحمد، ج1، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1 1992م، ص5 وما بعدها.

[32] . نفسه، 4/1.

[33] . حلام الجيلالي، التّعريف المصطلحي، مجلة اللسان العربي، ع42، 1996، ص184 وما يليها.

[34]. ابن مراد، المعجم العربي المختصّ، ص29.

[35]. نفسه، ص29.

[36]. إبراهيم بن مراد، المصطلح العلمي الأعجمي في كتب الطّب والصّيدلة العربيّة، ج2 ص10-11.

[37]. ابن البيطار، الجامع، ص225.

[38]. نفسه، ص228.

[39]. الدّينوري، كتاب النّبات، ص95-96-97.

[40]. ابن البيطار، الجامع، ج1، ص94.

[41]. ابن البيطار، الجامع، ص 46. 47.

[42]. نفسه، ج2، ص287.

[43]. نفسه الصّفحة نفسها.

[44]. نفسه، ص250.

[45]. نفسه، ص250.

[46]. الدّينوري، كتاب النّبات، ص71.